تحليل بعض الموازنات الحكومية العربية والاقليمية وإمكانية تكيفها للأزمات المالية للمدة 2007-2009

أ.م.د. هاشم محمد عبدالله العركوب
جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية
hashim1_argoob@yahoo.com

Analysis of some Arab and Regional Governmental Budgets Reality and Possibility of Adaptation with Financial Crises for The Period 2007-2009

المستخلص

تواجه اغلب البلدان النامية مخاطر عدة منها حدوث الازمات المالية بحسبان ان الموازنة العامة احد اهم الخطوط الدفاعية التي تواجه به الدولة هذه المخاطر، ومن جملة هذه المخاطر التقلبات الشديدة في الاسعار ومنها اسعار النفط، واسعار الصرف، واسعار الذهب، واسعار الفائدة، وما لهذه المؤشرات من تداعيات مالية واقتصادية واجتماعية خطيرة تمتد لسنوات طويلة ولبلدان عديدة.

ان مسألة الوقوف على مخاطر الازمة المالية في ادارة الموازنات العربية والاقليمية وامكانية تكيفها من خلال اعادة هيكلة بعض بنود الانفاق الاساسية خلال الازمة المالية الاخيرة عام 2008 يعد الهدف الاساسي الذي اعتمده البحث. وحال وقوع الازمات تفقد الادوات والسياسات كلها فاعليتها ومنها الاقتصادية والمالية وتدخل في مرحلة العشوائية وحالة عدم التأكد نظرا لافتقار البلدان النامية الى الخبرات الادارية والمالية في ادارة الازمة، فضلا عن هشاشة اقتصاديات تلك البلدان وحداثتها، وينتقل امر ادارة الازمة حال وقوعها الى المؤسسات الدولية خاصة منظومات ادارة الازمات المالية، مما يعني فقدان الحكومة والدولة لسيادتها وقراراتها، لتصبح اداة منفذة لمقررات صندوق النقد الدولي (IMF). ومن خلال مراجعة دقيقة لأبرز تداعيات الازمة المالية الاخيرة (2008) والمعالجات التي طرحت لتفادي هذه التداعيات من قبل حكومات هذه البلدان، فان ما يمكن التكهن به واعتمادا على المؤشرات المالية لما قبل الازمة وما بعدها، هو احتمال وقوع ازمة ركود Stagnation الذي يعد امراً وارداً جداً وان تواتر هذه التداعيات وسلوكيتها غير المنتظمة ستعجل من وقوع هذه الازمة.

Abstract

Most developing countries face many risks such as financial crises due to that the public budget is considered one of the most important defense lines used by state to confront risks as severe fluctuations in prices likgg oil prices, gold prices, and exchange rate and their serious financial, economic, and social consequences that may stay for years and in many countries.

To know the risks impacts in financial crises on regional and Arab budgets administration and its adaptation possibility through restructuring some items of expenditure during recent financial crisis in 2008 is considered the essential purpose of this research.

During the occurrence of crises, the means and policies forfeit their economic and financial efficiencies and inter in aimless insurance stage due to lacking of administrative and financial experts in dealing with crises in developing countries, as well as fragility and newness of economies in these countries. In taking place of crises the administration of which is transferred to international institutes in particular the administration systems of financial crises. i.e. that government and state would lose its sovereignty, decisions and became an implementary instrument for decisions of international Monetary found.

By accurate reference to the most notable consequences of recent

financial crisis (2008) and the means submitted to avoide these aftermaths by governments of these developing countries what is predictable through financial indicators for before and after the crisis, the possibility of occurrence of stagnation crisis is very conceivable and the frequency of these consequences and there irregular behaviour will accelerate the occurrence of the crisis.

المقدمة

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من الانعكاسات التي من الممكن أن تخلفها الأزمات المالية في الموازنات البلدان العربية (غير النفطية)، فقد أضحت التغييرات الكبيرة والآثار التي خلفتها هذه الأزمة في الربع الأخير من عام 2008 عندما أعلنت بورصة وول ستريت في آب 2008 عن إفلاس بنك باركينيز في لندن من تشوهات واضحة على موازنات هذه البلدان إلى الحد الذي تتمكن أغلب موازنات هذه البلدان أن تستوعبها المر الذي أدى إلى حدوث آثار تراكمية على معظم المؤشرات الاقتصادية العامة كالعجز والتضخم والنمو الاقتصادي وغيرها.

من جانب آخر فإن تحليل ودراسة الموازنات العربية (غير النفطية) تشير إلى غلبة النفقات لتشغيلية على النفقات الاستثمارية، وطبيعي أن تتأثر النفقات التشغيلية بهذه الأزمة خاصة ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2002 وبالنسبة للبلدان العربية غير النفطية (المستهلكة) المستوردة للنفط وبما أن هذه البلدان تعتمد على الاستهلاك النفطي بنسبة عالية قياساً بإجمالي الطاقة المستهلكة وأن هذه النسبة أخذت في الارتفاع مما جعل هذه البلدان في مواجهة خطر سعر النفط وبالتالي العمل على تكثيف الجهود وتفصيل السياسات المالية والنقدية والاقتصادية الأخرى من أجل مواجهة هذه الأزمة واستيعابها ومحاولة تقليل الآثار والأخطار التي تواجهها موازنات هذه البلدان.

ومن جملة ما تواجه أغلب بلدان العالم (النامية والمتقدمة) مخاطر عديدة منها خطر إدارة موازناتها الحكومية أثناء حدوث الأزمات المالية وما ينجم عنها من تقلبات شديدة في أسعار النفط وأسعار صرف الدولار الأمريكي وأسعار الذهب المقترن بسعر الدولار وأسعار الفائدة وما لهذه المؤشرات من تداعيات مالية واقتصادية واجتماعية خطيرة تمتد لسنوات طويلة ولأبعد بلد أن تطاله انعكاسات هذه الأزمة، وتعد الموازنة العامة للدولة بشقيها الإنفاقي والإيرادي بمثابة الخط الدفاعي الأول الذي تواجه به الدولة هذه الأخطار، وبمستطاع الموازنة العامة أن تستوعب الانعكاسات السلبية لهذه الأخطار وتعمل على الحؤول دون انتقالها إلى بقية القطاعات الأخرى، إذ تشير تجارب البلدان المتقدمة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن أغلب وسائل مواجهة هذه الأزمة كانت مالية سواءً في زيادة مستويات الإنفاق على الدعم والإعانات لبعض القطاعات والشركات ودعم الصادرات وإجراءات الحماية التجارية وخلق حوافز ضريبية مشجعة لتفعيل الاستثمار في تلك البلدان وتفعيل قوانين الضمان الاجتماعي إثر تسريح العديد من الشركات العملاقة لآلاف من عمالها. وتظهر أهمية إدارة الموازنات الحكومية الخاصة في مرحلة التحضير للموازنة والمتضمنة إعداد وتنفيذ ورقابة، فالموازنات ما هي إلا أداة إدارية تخطيطية ورقابية تسهم في قرارات تخصيص موارد الدولة بكفاءة وفاعلية (الجميل، 1996، 1). وبما أنه لا يوجد عمل إداري بدون أن يكون هناك جانباً مالياً فقد أصبحت الموازنة اليوم عبر التطورات والإصلاحات على الجانب الإداري في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها ووصولاً إلى الصورة المالية النهائية كموازنة الأداء والتخطيط والبرمجة والصفرية والموازنة على أساس المشاركة، أصبحت بمثابة صمام الأمان الذي يوازن بين مالية الدولة والذي يعني بقاؤها واستمرارها وبين البيئة الخارجية وحالات الخطر وعدم التأكد التي تحتويها (الجميل، 1996، 1).

مشكلة البحث

تشير الإحصاءات المالية الحكومية GFS ومؤشرات التنمية في العالم (WDI, 2010) وتقرير التنافسية العالمية (GCR, 2010) والتقرير الاقتصادي العربي لمعظم البلدان العربية غير النفطية أن الأهمية النسبية (الأوزان النسبية) لبنود الإنفاق الحكومي لم يطرأ عليها تغيير يذكر مما جعلها شديدة التأثر بهذه الأزمات، من جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط أخذت تشكل عبئاً لا يستهان به على البلدان العربية المستهلكة بالشكل الذي معه تقل أوجه الإنفاق على الخطط والمشاريع والبرامج الأخرى غير النفطية.

والبحث يحاول الإجابة على السؤال الآتي:

كيف يمكن للموازنة العامة للدولة مواجهة أخطار وانعكاسات الأزمة المالية بوصفها أداة تخطيطية

وتخصيصية؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على أخطار الأزمة المالية على إدارة الموازنات العربية وإمكانية إعادة هيكلة بعض بنود الاتفاق، فضلاً عن إمكانية التوصل إلى الأثر الذي من الممكن أن يتركه خطر ارتفاع أسعار النفط في إحداث أوضاع مالية استثنائية تواجهها جميع البلدان (نفطية وغير نفطية) مما يتطلب وضع سيناريوهات ملائمة معالجة واستدراك أساليب التحوط في محاولة لامتصاص أكبر قدرة ممكن من صدمات هذه الأزمات.

فرضية البحث

بالاستناد إلى مشكلة البحث فقد صيغت له فرضيات أساسية هي:

1. تتباين تأثيرات الأزمة المالية في إدارة وتنفيذ الموازنات الحكومية تبعاً لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم في كل بلد ودرجة التطور فيه.
2. يمكن التحوط من أزمات مالية يمكن حدوثها في بلدان العينة من خلال محاكاة أزمات مالية متعددة والتنبؤ بها.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لعينة من البلدان النامية بلغت 10 بلدان نامية: (مصر، الأردن، المرغب، تونس، الجزائر، لبنان، السودان، إيران، إسرائيل، تركيا) للسنوات 2007-209 أي سنة ما قبل الأزمة المالية وسنة ما بعد الأزمة.

وقد اعتمد البحث التصنيف المعتمدة البنك الدولي حيث تصنف البلدان عينة البحث حسب الإقليم والدخل: Classification of Economic by Region and Income FY 2010

1. (5) خمس بلدان متوسطة الدخل الأدنى (LMC) وتشتمل على (مصر، الأردن، المغرب، تونس، السودان)، ويتراوح متوسط دخل الفرد فيها 876-3465دولاراً.
2. (4) أربعة بلدان متوسطة الدخل الأعلى (UMC) وتشتمل على (الجزائر، تركيا، لبنان، إيران)، ويتراوح متوسط دخل الفرد فيها 3466-10725 دولاراً.
3. (1) بلد واحد مرتفع الدخل (JI) (إسرائيل)، ويتراوح متوسط دخل الفرد فيها 10726 دولاراً أو أكثر.

وبالاعتماد على بيانات الإحصاءات المالية الحكومية الرسمية (GFS) التي يصدرها البنك الدولي (World Bank, 2010) وتقرير التنافسية العالمية (Global Competitiveness Report, 2010).

الإطار النظري الازمات المالية: (السلوك التاريخي، التداعيات، الانماط)

حازت مواضيع الأزمة المالية وتداعياتها والتي تأتي في مقدمتها تقلبات الأسعار والعوامل المؤثرة فيها أهمية واسعة في الدراسات المالية والاقتصادية لأسباب أبرزها السياسات العامة للدولة على المستويين (العرض والطلب)، ولهذا أنصب التركيز في السنوات الأخيرة على ديناميكية هذه الأزمة بهدف التعرف على سلوكها التاريخي ونمطها ومعدلاتها السنوية وإمكانية التنبؤ المستقبلي فيها (الصائغ، 2008، 19).

ومن بين أهم السلع التي تتأثر بالأزمة المالية وتأثرت بها موازنات البلدان العربية النفط، إذ شهدت أسعار النفط تقلبات حادة في الأسعار بسبب تقلبات الطلب العالمي، ومستوى الإنتاج والاحتياطات النفطية بأنواعها، وتبرز أهمية دراسة وتحليل آثار هذه الأزمة على أسعار النفط في هذا المكان كون أسعار النفط أكثر المتغيرات تأثيراً وتأثراً في الاقتصاديات العالمية بسبب غياب المصادر البديلة للنفط وكون النفط سلعة ذات طبيعة احتكارية يعطي انطباعاً بأن عوامل تحديد أسعار النفط لا تعتمد على تفاعل قوى العرض والطلب حسب، بل يتعداه وجود عوامل أخرى ومؤثرات تمارس دوراً هاماً في تحديدها لتحديد سعر هذه السلعة الإستراتيجية كالظروف السياسية والمضاربات والعوامل التقنية، فضلاً عن إن النفط من السلع غير المتجددة والتي من الصعب إحلال البدائل عنها ضمن كفاءة وفاعلية الاستيراد والتصدير والاستهلاك (الصائغ، 2008، 19).

إن تحديد تصور واضح ومفهوم وشامل حول كيفية الحصول على إيرادات تلبي احتياجات أي تنظيم مهما كان حجمه وهدفه ونشاطه وتوجيهها نحو أوجه إنفاقية محددة سلفاً، يتطلب جهوداً من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية لتأمين الموارد المالية المطلوبة، ومن أهم تلك القطاعات التي تعنى بمثل هكذا تصور هو القطاع الحكومي الذي يتسم بالحجم الكبير والنشاط المستمر طيلة أيام السنة، حيث يسعى هذا القطاع إلى تحقيق نوع من التوازن النسبي والتكيف مع البيئة التي يعمل فيها عبر العديد من الخطط والمشاريع والبرامج السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والتي تكون مجموعها الفلسفة العامة للدولة (الصائغ، 2008، 6).

عليه فإن الموازنة العمى للدولة هي وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات الحكومة ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من اتخاذ القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي

تخدمه (Aronson, 1985, 250) وتعرف أيضاً بأنها بيان شامل بأموال الحكومة نفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض والدين الحكومي والموازنة تعكس السياسة الاقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة حيث تشير إلى الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستخدام مواردها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ولأنها أي الموازنة تمثل بيان للسياسة المالية فهي تبين طبيعة ومدى تأثير الحكومة في الاقتصاد، وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعد شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية.

وفي ضوء الاهداف يمكن القول بأن الموازنة العامة للدولة عبارة عن كشف بالنفقات العامة والإيرادات العامة والمقدرة على أسس علمية لسنة قادمة والتي تتطلب إجازة وأمر بتنفيذها، وتكمن أهميتها في الأهداف التي وضعت من أجلها بوصفها تعبير عن حجم القطاع الحكومي التي يعمل في الاقتصاد، ونظرا للدور الكبير الذي تمارسه وتؤديه الموازنة من خلال رقابتها وسيطرتها على حجم القطاع الحكومي إضافة إلى التخطيط الاقتصادي وزيادة القدرة التنبؤية للقطاع العام والخاص من خلال الأرقام الواردة فيها على أساس علمي وسليم (Aronson, 1985, 249) فإن للموازنة أبعاداً تقف وراء الأرقام والمبالغ الموجودة فيها، فالتخصيصات لسنة معينة يمكن أن تشير إلى بعداً لم يكن موجوداً مسبقا أو موجود حاليا ولكنه يشكل نسبة قليلة ضمن المجموع العام إنفاقاً وإيراداً وعلى الرغم من الاختلافات الموجودة في نظم الموازنات إعداداً وثيقا ورقابة من دولة إلى أخرى إلا أن ما يجمع تلك الموازنات هي الأبعاد الآتية: (الصائغ، 2008، 7)

أ. البعد السياسي

حيث يمكن للبعد السياسي للموازنة العامة للدولة أن ينعكس في الإعداد والتشريع وفي ذات الوقت يؤشر إلى أنه كلما كانت السلطتان السياسية والمالية بيد السلطة التنفيذية كان النظام السياسي دكتاتوريا، وكلما كانت تلك القوتين بيد السلطة التشريعية كان النظام ديمقراطياً، الأمر الذي من الممكن معه أن تتشكل الفلسفة السياسية للحكم من خلال الموازنة العامة للدولة (حشيش، 1982، 316).

وحسب رأي (Rosen) يمكن لجدول الموازنة بما يحويه من أرقام ومبالغ للنفقات والإيرادات أن يؤشر بعداً سياسياً من خلال مستوى التدخل الحكومي في قطاع معين فارتفاع هذا المستوى وانخفاضه يعد مقياساً للتدخل الحكومي (Rosen, 2005, 133).

ب. البعد الاقتصادي

إن الموازنة العامة للدولة يمكن أن تمثل القطاع الحكومي الذي يعمل في الاقتصاد ويتبادل معه المؤشرات عن طريق الإنفاق والإيراد (Musegrave and Peggy, 1985, 16) فالأهداف الاقتصادية الملقاة على عاتق الموازنة متعددة ومتغيرة من سنة إلى أخرى ومنها ما هو طويل الأجل أو قصير الأجل وحسب الفلسفة الاقتصادية للدولة فمن الممكن أن تسهم الموازنة على سبيل المثال بحماية المنتج الوطني والحد من التقلبات والدورات الاقتصادية وآثارها الضارة على الاقتصاد الوطني ومواجهة الكساد والتضخم وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي (محمد عبدالله، 2001، 33)، والأهم هو قدرة الموازنة وفاعليتها في توجيه الاستثمارات وتشجيعها باتجاه قطاعات معينة عن طريق المحفزات المالية التي تحتويها وضمن سياسة الدولة الاقتصادية.

ج. البعد المالي

تعد الموازنة العامة بمثابة البوصلة التي تهتدي بها الدولة للاطمئنان على سلامة مركزها المالي واتجاهه سواء كان عجزاً أم فائضاً (عناية، 1998، 2010) فمن خلال أرقام النفقات العامة والإيرادات العامة وما ينتج عنها من معدلات تغطية ومؤشرات ومقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمكن أن نستنتج نسبة العجز أو الفائض بالإضافة إلى الكيفية التي توزع فيها موارد الدولة اقتصادياً وظيفياً وإدارياً... الخ. ومدى تحقيق الكفاءة المطلوبة في استخدام مدخلاتها الايرادية، وهل أن الدولة كانت فاعلة في تحقيق أهدافها المرسومة لتلك السنة من خلال أوجه الإنفاق المحدد؟ كذلك فهي وثيقة الصلة برسم الخطط المالية للأفراد كونها تحتوي على توقيت منظم ومعقول للمكلفين بدفع الضرائب والرسوم (الكرخي، 1999، 57-58).

د. البعد الاجتماعي

منذ المرحلة الأولى من مراحل إعداد الموازنة العامة لأي دولة من الدول يؤخذ البعد الاجتماعي كأحد أهم الأبعاد التي لا تقل أهمية عن الأبعاد السابقة، فقد أصبح هنالك اهتمام دولي بمسألة الحقوق الاجتماعية في الموازنة، فهي تمارس دوراً مهماً في تحويل السياسات والالتزامات القانونية والاجتماعية إلى مخصصات مثل التعليم والصحة والعمل (الدليل الدولي) ومن خلال الأداتين الإنفاقية والإيرادية يتبين مسار السياسة الاجتماعية

التي تؤمن بها الدولة عن طريق دراسة الأرقام للتخصصات على مر السنين ولمن وجهت؟ وهل كان لهذه التخصيصات قيمة اجتماعية حققتها (Backett, 2002, 114)، كذلك فسياسة توزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه ونسبة النفقات المرصودة لتطوير البنى التحتية بشكل عام من إجمالي الإنفاق وكيفية استخدام حصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى للحد من التفاوت في الثروات والتقليل من حدة الأزمات (محمد عبدالله، 2001، 33).

إن الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة تقضي بأن مستخدمي الموازنة كالمسؤولين التنفيذيين والمشرعين والقادة الإداريين والاقتصاديين والمحاسبين ومدققي الموازنة، فضلاً عن الجمهور العام وهم شريحة كبيرة جدا تجعلنا نفهم بأن الموازنة لا تهم الدولة فقط وأن هنالك أسباباً حقيقية للجهود المبذولة للوصول إلى وسائل وطرق جديدة في عملية إعداد وتحضير الموازنة وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها وتحقيق أفضل استخدام لمواردها (المنظمة العربية، 1987، 21).

فعمليات تحليل الكلف والمنافع والاهتمام بمعايير الكفاءة والفاعلية ووجود عمليات تخطيط استراتيجي واستخدام البدائل ودراسات الجدوى الاقتصادية للبرامج والمشاريع جميعها من الاسس التي استحدثت في عملية التحضير والإعداد للموازنة (Musgrave & Peggy, 1989, 209-210)، فضلاً عن هذا فأن عمل الموازنة كنظام مفتوح يتعامل مع بيئة متغيرة باستمرار فعلى سبيل المثال وخلال العشرين سنة الماضية حدثت بعض الاختلالات الهيكلية في اقتصاد بعض الدول الصناعية من حيث اختلال التوازن المالي والتحول من حالة الفائض إلى العجز ويقارب 15% من الناتج الإجمالي GDP وارتفع الدين العام وارتفع متجاوزاً الـ40% من الـGDP (Eschen bach & Schuknecht, 2004, 315).

كذلك فإن زيادة المطالب الجماهيرية والدولة والحكومات لأجل ضمان الإفصاح والشفافية والأخذ بمبدأ أوسع مشاركة ممكنة جعلت من الموازنة تتجه نحو إصلاحات وتطويرات أدخلت عليها ومنها موازنة الأداء والبرامج والبرمجة والتخطيط والموازنة الصفرية والموازنة على أساس المشاركة.

إن اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة أدى إلى اختلاف البلدان من حيث نشأة الموازنات فيها، وبشكل عام لا يعد قانون الموازنة نافذا إلا بعد مصادقة السلطة التشريعية عليه وهذا ما موجود في أغلب بلدان العالم والآتي جدول يوضح تواريخ نشوء بعض الموازنات في بلدان العالم:

الجدول (1): تاريخ نشوء بعض الموازنات في بلدان العالم

الدولة	السنة	الدولة	السنة	الدولة	السنة
فرنسا	1824	العراق	1921	الكويت	1955
المملكة المتحدة	1837	لبنان	1921	المغرب	1956
اليابان	1898	مصر	1923	السودان	1956
روسيا	1917	الأردن	1952	تونس	1960
الولايات المتحدة	1921	قطر	1953	اليمن	1962
ألمانيا	1922	السعودية	1954	البحرين	1971

المصدر :الصائغ، نمير أمين، 2008، العلاقة بين مخاطر أسعار النفط وقرارات الموازنة العامة للدولة في عينة من الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص18.

تحديد مفهوم الخطر في إدارة الموازنة العامة للدولة

إن عملية اتخاذ القرارات بشأن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الموازنة العامة ليست عملية يسيرة لأنها تتم ضمن بيئة عمل معقدة تتعامل مع متغيرات محلية وإقليمية ودولية، فضلاً عن كون هذه العملية تبنى على أساسها الموازنات بشقيها الإنفاقي والإيرادي، وأن الفجوة تكمن في الفارق الزمني ما بين وضع التخصيصات وإجازتها وبين وقت التنفيذ. فالخطر هو عبارة عن مقياس نسبي للتقلب في العوائد أو التدفقات النقدية المستقبلية (هندي، 2004، 42)، بمعنى أنه احتمال تحقق عائد أقل من العوائد المتوقعة، وكلما ارتفع هذا الاحتمال ارتفع تأثير هذا الخطر. إذن الخطر هنا هو خطر دولة وفق تحديد الأخطار التي تواجهها المؤسسات المالية بكل أشكالها وأنواعها الوطنية والدولية، فيوضع خطر الدولة ضمن المكونات الرئيسة لتلك الأخطار. إن خطر الدولة يتمثل بعدم قدرة الدولة المقترضة مثلاً على سداد الالتزامات أو ربما تكون لديها القدرة على سداد تلك الالتزامات لكن غير مستعدة للسداد أو حتى خدمة دينها، وهذا الخطر هو من الأخطار المركبة التي تتضمن عدم القدرة أو الاستعداد للسداد وخطر تحويل العملات الأجنبية.

وقد صنف (Damodaran, 2005, 5) أن خطر الدولة هو من الأخطار المركبة أي التي تحتوي

على أكثر من نوع للخطر السياسي والاقتصادي والمالي وهو خطر غير قابل للتنويع لأنه لا يصيب سوقاً واحدة وإنما يصيب عدة أسواق، ويظهر هذا من خلال الارتباطات التي تحدث بين سوق وآخر عندما يقع هذا الخطر، ولأجل تحديد مفهوم دقيق وشامل لخطر الدولة فسيتم الاستعانة بما حدده الدليل الدولي للمخاطرة القطرية (International Country Risk Gide-ICRG).

ومن تصنيفات خطر الدولة وكما يأتي: (Howell, 2004, 29-44)

أ. الخطر السياسي Political Risk: ويضم المؤشرات الآتية:

1. الاستقرار الحكومي.
2. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
3. شكل الاستثمار.
4. الصراعات الداخلية والخارجية.
5. تدخل الجيش في السياسة.
6. تدخل الدين في السياسة.

ب. الخطر الاقتصادي Economic Risk: ويضم المؤشرات الآتية:

1. حصة الفرد من الناتج المحلي.
2. نسبة النمو في الناتج المحلي.
3. معدل التضخم السنوي.
4. توازن الموازنة ونسبة الاختلال إلى الناتج المحلي.
5. الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي.

ج. الخطر المالي Financial Risk: ويضم المؤشرات الآتية:

1. الدين الخارجي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
2. خدمة الدين الخارجي نسبة من قيمة الصادرات السلعية والخدمية.
3. الحساب الجاري نسبة من قيمة الصادرات السلعية والخدمية.
4. استقرار أسعار الصرف.

كما تصنف الأخطار المالية تصنيفات كثيرة منها الأخطار النظامية وغير النظامية والكلية، وتعرف الأخطار النظامية بأنها التقلبات في العوائد الناجمة عن التغيرات الخارجية الشاملة للسوق (الشماع، 1992، 426). أما الأخطار غير النظامية فهي التي تنشأ من عوامل تنفرد بها المؤسسة، والأخطار الكلية هنا تمثل حاصل جمع الأخطار النظامية وغير النظامية (الشكرجي، 1999، 31). وقد دأبت الكثير من الحكومات تولي أهمية كبيرة لتحليل وإدارة الخطر الذي يمكن أن تتعرض له موازناتها الحكومية من خلال تفعيل الدور الرقابي ووضع الآليات اللازمة لمواجهته وتقييم هذا الخطر المتمثل بالعجز في الموازنة بشكل مباشر وتحديد الإيرادات اللازمة بتلافي هذا العجز من خلال تحديد شكل العجز وكيفية التعامل مع كل شكل من أشكال العجز في الموازنة، فلم يعد خافياً على أحد أن معظم أساليب مواجهة الأزمة المالية الأخيرة كانت تركز على جانب الإنفاق للموازنة كدعم الأسعار، الصادرات وتخصيص المعونات المقدمة إلى الشركات العملاقة بهدف تقوية مركزها المالي، فضلاً عن توجيه الإنفاق الحكومي ورفع مستوياته نحو بنود الضمان الاجتماعي والمعاشات والإعانات باختلاف أشكالها.

الأزمات المالية: المتشابهات والمتباينات

إن عرضاً منهجياً علمياً قائم على الفروض العلمية واختبارها في العينة موضوع الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية هو فهم سلوكية مسارات تلك الأزمات أسباباً وظواهر ونتائج وآثار، والأهم من ذلك الوقوف على قواسم مشتركة وسبر أرضيات تلك الأزمات عبر تقانات حديثة أثبتت الدراسات كفاءتها وفاعليتها لأفق زمني ليس بقصير، ومحاولة الوقوف على نتائج تلك التنبؤات لعظم أهميتها ضمن احتمالات حدوث الأزمة من عدمها من خلال أساليب التحوط لها. ويؤكد العديد من المختصين أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وليدة النظام الحر، وأن العالم قد عرف الأزمات منذ العقود الأولى للقرن العشرين، بدءاً من الأزمة الاقتصادية في سنة 1929، التي كانت أول أزمة يشهدها العالم، وما تبع ذلك من أزمات كانت مالية بطبيعتها منها أزمة السيولة في عقد الستينات من القرن الماضي، وأزمة المديونية لمعظم البلدان النامية في الثمانينيات من القرن الماضي، وبدخول العالم عقد التسعينيات بمتغيراته وتعقيداته كلها تتابعت الأزمات فكانت أزمة المكسيك والنمور الآسيوية وتركيا وروسيا، وإذا كان العالم يشهد أزمة كل عقد من السنين أصبح ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي يشهد أزمات متعددة في العقد الواحد، لقد بدأ العالم يشهد في السنوات الأخيرة أزمات محلية وأخرى

إقليمية وعالمية متعاقبة وبدأت تتبلور أزمات يسيرة وصغيرة وأخرى كبيرة وخطيرة وظهرت كذلك أزمات تم التنبؤ بها وأخرى لم يتنبأ بها؛ فمثلاً ذهب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 1999 إلى وصف حالة البرازيل بأنها مستقرة اقتصادياً وقد شرح بالتفاصيل ذلك الوضع المستقر وحالة الاندماج التي يشهدها الاقتصاد البرازيلي بالاقتصاد العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسية (MNCs) وأداتها الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتدفقاته المستمرة والمستقرة ودور البنك المركزي البرازيلي ومستوى الإيرادات التي حققتها عبر عمليات الخصخصة، إلى غير ذلك من المنافع والمزايا والإيجابيات (Unctad World Investment Report, 1999) وكان كل هذا في أحد التقارير العالمية ولأهم منظمة دولية (يونكتاد) وإذا بالأزمة المالية تعصف بالبرازيل وتقلب كل شيء رأساً على عقب في غضون مدة قصيرة، فبعد التنبؤ بالاستقرار حدثت وعلى حين غرة الأزمة، ولكن أهم ما برز من مفاهيم وآليات مضمونها التحوط لها والوقاية منها وإدارتها، والمهم في توصيف الظاهرة البحثية يتمثل في مظاهرها وهي كما يأتي: (الجرجوسي، 2006، 7)

1. الانخفاض الكبير والمفاجئ في قيمة العملة.
2. انهيار النظامين المصرفي والمالي.
3. تعطل عمل آليات السوق والأوراق المالية بوصفها أداة للتسعير والتقييم.
4. عزوف جماعي للمستثمرين عن الاستثمار.
5. تغيرات سريعة غير متوقعة في العناصر المكونة لرأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي.
6. تعطل آليات التنبؤ المعمول بها في السوق.
7. سلوك عشوائي للمؤسسات الرقابية والإشرافية الحكومية.
8. سلوك مالي مضطرب للفرد والمنظمة والمجتمع.
9. إحجام عن الإنفاق إلا للضرورة القصوى.
10. عدم القدرة على سداد الالتزامات وعلى المستويات كلها: الفرد، المؤسسة، الدولة.

نظراً للآثار الكبيرة التي تحدثها الأزمة المالية على مختلف المستويات، فقد تزايد الاهتمام بها بوصفها عنواناً بارزاً منذ منتصف عقد التسعينيات وتمثلت اهتمامات كبيرة من: منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على مستوى المعالجات التطبيقية في معالجة الأزمة والتحوط لها وإدارتها.

وحال وقوع الأزمات تفقد الأدوات كلها فاعليتها ومنها الاقتصادية والمالية، لا بل قد تفقد السياسة أدواتها وتدخل في مرحلة العشوائية نظراً لافتقار البلدان النامية إلى الخبرات الإدارية والمالية بإدارة الأزمة، فضلاً عن هشاشة اقتصاديات تلك البلدان وحداثة اقتصاداتها، وينتقل أمر إدارة الأزمة حال وقوعها إلى المؤسسات الدولية وخاصة منظومات إدارة الأزمات المالية، مما يعني فقدان الحكومة والدولة لسيادتها وقراراتها، وتصبح أداة منفذة لمقررات صندوق النقد الدولي، فضلاً عن التبعات التي تحدثها الأزمة على مختلف المستويات. وإذا كانت المنطقة العربية بعدية عن تلك الأزمات فإنها اليوم وبعدما شهدته مجموعة من البلدان العربية من تطورات أهمها عملية التحرر المالي والإصلاح المالي ومحاولة الانفتاح الاقتصادي وقبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحفظية عبر الأسواق المالية، باتت الأزمة المالية قاب قوسين أو أدنى من عدد منها حتى صارت أمراً مهماً محاولة التفكير بأزمة عربية من أجل التحوط لها ومحاولة وأدها هذا إذا كانت قد تداركت آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة!. ثم يكون السؤال: هل يمكن توقع أزمة مالية عربية في بلدٍ ما أو مجموعة بلدان، ثم التحوط لها؟ وهل بالإمكان معرفة أيٍّ من المتغيرات الاقتصادية الكلية أصبحت سبباً رئيسياً في وقوع مثل هذه الأزمات المالية؟

وجدير ذكره، أن هناك أربع مجاميع تعاقبت فيها الأزمات المالية خلال السنوات التي تلت سنة 1990 حتى صارت ما يمكن توصيفه بمجتمع الأزمات المالية في بلدان كان عددها كبيراً ضمن جغرافية العالم، فقد اعتمدنا على عينة تمثل ذلك المجتمع، وكانت عينة مقصودة فاختيرت الأزمات على أساس ما أكدته الأدبيات الدولية من أنها أزمات مالية، وكانت العينة كما يأتي: (الجرجوسي، 2006، 9)

المجموعة الأولى: جنوب شرق آسيا وتشمل البلدان (كوريا، ماليزيا، الفلبين، تايلندا، اندونيسيا).
المجموعة الثانية: أمريكا اللاتينية وتشمل البلدان (الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، تشيلي، الأكوادور).
المجموعة الثالثة: وتتمثل بشكل رئيسي بروسيا.
المجموعة الرابعة: وتتمثل بشكل رئيسي بتركيا.

مؤشرات مالية تحليلية لموازنات حكومية مختارة

يشير الجدول (2) إلى تراجع كبير في نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) شهدته مصر إذ بلغت هذه النسبة حوالي (25.9%) في عام 2007 لتنخفض إلى (19.5%) في عام 2009،

قابله انخفاض في الإنفاق الحكومي منسوباً إلى الناتج المحلي الذي بلغ (23.8%) في عام 2007 ليصل إلى (22.6%) في عام 2009 وطبيعي أن يزداد العجز ليصل إلى (65.7%) في عام 2009 بعد أن كان (61.1%) في عام 2007. في حين شهدت بقية البلدان الأخرى عينة البحث تحسناً طفيفاً مثل الأردن وتونس إذ بلغت نسبة الإيرادات في الأردن (28.2، 28.4) للسنتين 2007 و2009 على التوالي، ونسبة الإنفاق الحكومي من (35.3) إلى (26.1) مما حتم وجود وضع مالي خطير تمثل بعجز مقداره (-4.7) مليار في عام 2009 بعد أن كان (0.9) في عام 2007. أما في تونس فإن الانخفاض في نسبة الإيرادات قابله زيادة بنفس النسبة تقريباً في الإنفاق الحكومي مما زاد من نسبة العجز ليصل إلى (-3.0) في عام 2009 بعد أن كان (-2.5) في عام 2007. ولعل المشهد في الجزائر يختلف تماماً عن بقية بلدان العينة، ففي الوقت الذي شهدت فيه نسبة الإيرادات تحسناً ملحوظاً لتصل إلى (35.3) في عام 2009 بعد أن كان (30.2) في عام 2007 قابله ذلك ثبات في مستوى الإنفاق تقريباً نحو (24.1) وهذا ما يدعو إلى الوقوف عند هذه النقطة ومرد ذلك ارتفاع مستويات أسعار النفط التي شهدتها الدول المصدرة للنفط منذ عام 2002 ولحد الآن. ومن المنطقي أن يكون تفاعل قوى الإنفاق والإيرادات هو وضع مالي فائض بلغ (1.2) مليار في عام 2009 بعد أن كان هذا الوضع يعاني من عجز بسيط قدره (-1.3) مليار في عام 2007. أما إيران فقد شهدت مصادر تمويل الموازنة تحسناً ملحوظاً ليصل إلى (35.6) في عام 2009 بعد أن كانت (24.2) في عام 2007 قابلها ارتفاع في مستويات الإنفاق الحكومي ما يقابل نصف الزيادة الحاصلة في الإيرادات ليصل إلى (20.5) في عام 2009 بعد أن كان (15.8) في عام 2007، وطبيعي أن هذا التحسن الذي طرأ في وضع الموازنة الحكومية لإيران يسير من أفضل إلى أحسن ليصل إلى فائض قدره (7.4) مليار في عام 2009 بعد أن كان (1.1) في عام 2007 وتفسير هذا التحسن في الأوضاع المالية التي شهدتها إيران وبلدان نفطية أخرى هو ارتفاع مستويات أسعار النفط للبلدان المصدرة للنفط وزيادة عوائدها النفطية بعد 2002 وبوتائر متصاعدة إلى يومنا هذا. وأكثر ما يثير القلق هو ارتفاع معدلات المديونية التي بلغت (84.1) في عام 2009 في الأردن وكذا الحال بالنسبة للمغرب اذ بلغت هذه النسبة (63.2 %) في حين بلغت في تونس (59.0 %)، أما مدفوعات الفائدة منسوبة إلى إجمالي الإيرادات الحكومية قد بلغت مستويات عالية ففي لبنان بلغت هذه النسبة (56.0) أما في مصر فقد بلغت (29.4) كما بلغت (13.0) في المغرب في حين بلغت أدنى مستوياتها في إيران لتصل إلى (0.7).

الجدول (2): الأوضاع المالية للموازنات الحكومية: إجمالي الدين، نسبة مدفوعات الفائدة إلى الإيرادات الحكومية في بلدان نامية مختارة

البلدان	الإيرادات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		النفقات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		الفائض أو العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		إجمالي الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	مدفوعات الفائدة نسبة إلى الإيرادات
	2007	2009	2007	2009	2007	2009		
مصر	25.9	19.5	23.8	22.6	1.1-	5.7-	89.1	29.4
الأردن	28.2	27.4	26.1	35.3	0.9	4.7-	36.2	6.8
المغرب	--	28.8	--	31.3	--	5.6-	59.0	13.0
تونس	30.0	29.7	28.4	29.5	0.5-	0.3-	47.1	9.6
الجزائر	30.2	35.3	24.2	24.1	1.3-	1.2	--	8.6
لبنان	--	21.4	--	26.2	--	8.4-	--	56.0
السودان	7.2	--	6.8	--	0.4-	--	--	--
إيران	24.2	35.6	15.8	20.5	1.1	7.4	--	0.7
إسرائيل	--	41.8	--	46.7	--	2.6-	--	12.1

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI, 2010.

كما يشير الجدول (3) إلى أوجه الإنفاق الحكومي في بلدان نامية مختارة، ومن الصعب الحكم على سلوكية الإنفاق الحكومي في بلدان العينة كون المؤشرات المالية التي اعتمدها البحث محصورة في عامي 2007 و2009 أي ما قبل وما بعد الأزمة المالية. إن اختيار سنة ما قبل وسنة ما بعد الأزمة لا يعطي الفرصة الملائمة والفضاء الأوسع لتقييم حالات الخطر ومحاولة وضع البرامج والأساليب الملائمة للتحوط من آثار هذه الأزمات. فقد احتل بند الإنفاق على الاستهلاك والاستخدام النسبة الأعظم من إجمالي إنفاق حكومات بلدان العينة، إذ بلغت أعلى نسبة شهدتها بلدان العينة 67% في عام 2007 لتصل إلى 58% في عام 2009 في الأردن،

كما بلغت في إيران 56% في عام 2007 لتصل إلى 47% في عام 2009، في حين تراوحت مستويات الإنفاق على الاستهلاك والاستخدام ما بين 24-35% في كلاً من مصر وتونس والجزائر. ويأتي بند الإنفاق على الدعم والنفقات التحويلية منسوباً إلى إجمالي الإنفاق في المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الاستهلاك والاستخدام، ولعل ما يشير إلى أهمية هذا النوع من الإنفاق هو تركيز السياسات المالية في البلدان عينة البحث هو إنفاق يدعم دخل الفرد الحقيقي ويطلق عليه أحياناً بالضرائب السالبة وفي البلدان باختلافها (نفطية، غير نفطية)، إلا أن الأوزان النسبية لهذا النوع من الإنفاق قد تختلف من بلد نفطي إلى بلد آخر غير نفطي، وقد بلغت هذه النسبة 34% في عام 2007 لتصل إلى 50% في عام 2009 في الجزائر. وتشير بيانات الجدول ذاته إلى تدني هذه النسبة في كل من مصر والأردن والسودان، وجاء بند الإنفاق على مدفوعات الفائدة نسبة إلى إجمالي الإنفاق المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية إذ بلغت أعلى نسبة لها في مصر لتصل إلى 31% في عام 2007 بعد أن كانت تشكل 27% في عام 2009، وتراوحت مستويات الإنفاق على هذا البند ما بين 7-14% لبقية بلدان العينة باستثناء لبنان إذ بلغت هذه النسبة 46%.

الجدول (3)

بعض أوجه الإنفاق الحكومي في بلدان عربية واقليمية مختارة للمدة 2007-2009

البلدان	الإنفاق على السلع والخدمات نسبة إجمالي الإنفاق		الإنفاق على الاستهلاك والاستخدام نسبة إجمالي الإنفاق		الإنفاق على مدفوعات الفائدة نسبة إجمالي الإنفاق		الإنفاق على الدعم والنفقات التحويلية الأخرى نسبة إجمالي الإنفاق		نفقات أخرى نسبة إجمالي الإنفاق	
	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009
مصر	21	10	26	33	31	27	7	18	--	12
الأردن	7	5	67	58	11	7	12	3	4	11
المغرب	--	16	--	43	--	12	--	24	--	5
تونس	7	7	37	39	13	10	36	34	7	10
الجزائر	6	6	39	32	13	12	34	50	8	--
لبنان	--	3	--	33	--	46	--	16	--	2
السودان	44	--	38	--	8	--	10	--	--	--
إيران	21	13	56	47	0	1	--	34	--	5
إسرائيل	--	27	--	24	--	11	--	31	--	8
تركيا	8	--	28	--	14	--	33	--	4	--

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI, 2010.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

1. طالما إن الأزمة الاقتصادية الوحيدة التي مر بها العالم هي أزمة الكساد الكبير 1929-1932 وما تلاها من أزمات فهي أزمات مالية تمثلت بأزمة السيولة في الستينيات وأزمة المديونية في الثمانينيات وأزمة النمور الآسيوية في التسعينيات وأخيراً الأزمة المالية الأخيرة في نهاية 2008، فإن ما يمكن التكهن به واعتماداً على المؤشرات المالية لهذه الدراسة ولدراسات سابقة لنفس الموضوع ، احتمال وقوع مشكلة ركود Stagnation أمرٌ واردٌ جداً، ولعل تداعيات الأزمة المالية الأخيرة ستعجل من وقوع هذه المشكلة، وعلى هذه البلدان تحليل وتقييم برامجها وموازناتها المالية ووضع أفضل السيناريوهات والبدائل المتاحة للتحول وتفادي هذه الأزمة.
2. لم تتمكن البلدان عينة البحث من استيعاب آثار الأزمة المالية الأخيرة، وهذا ما أوحت به المؤشرات المالية لعام 2009، ويبدو أن نتائج هذه الأزمة السلبية ستجنيه بلدان العينة لسنوات طويلة خاصة البلدان غير النفطية.
3. جدير ذكره أن من جملة ما حصدته الأزمة المالية العالمية والتي كانت الولايات المتحدة مصدر هذه الأزمة

نجد أن الولايات المتحدة قد جنت ثمار هذه الأزمة وبقية البلدان الأوربية الأخرى تمثل بانخفاض أسعار النفط إلى الثلث (اثناء مدة الازمة ذاتها) التي تعتمده هذه الدول باعتبارها أحد أهم مصادر الطاقة لديها رافقه ارتفاع اسعار الدولار وارتفاع اسعار الذهب المقترن بسعر الدولار مع ارتفاع طفيف في اسعار الفائدة وهذه ما يعتبره البعض مكاسب حقيقية حققتها الدول المتقدمة، ويذهب البعض الاخر الا ان الازمة المالية الاخيرة كانت ردة فعل مخطط لها نتيجة ارتفاع اسعار النفط التي تجاوزت 100 دولار امريكي للبرميل الواحد حسب اسعار برينت آنذاك.

4. إن واقع الموازنات في بلدان العينة يعطي مؤشراً واضحاً أن هناك حالة جمود ولا يوجد حالات إصلاحات مالية أو إعادة هيكلة في موازناتها الحكومية تستطيع من خلاله استيعاب آثار هذه الأزمات وخاصة البلدان غير النفطية، فلازالت مستويات الإنفاق على مدفوعات الفائدة وتراكم إجمالي الدين الداخلي والخارجي فضلاً عن النفقات التحويلية الأخرى تثقل على هذه الموازنات مما يدعو جدياً إلى الإسراع بإصلاحات اقتصادية ومالية عاجلة.
5. إن مراجعة بسيطة لواقع الموازنات الحكومية وأوضاعها المالية ما قبل الأزمة وما بعدها يعطي انطباعاً بأن أساليب التحوط واستشعار الخطر في إدارة الموازنة في مثل هذه الظروف لم يكن في حسبان حكومات البلدان عينة البحث، فازدادت بذلك العجوزات في الموازنة والديون، فضلاً عن ارتفاع مستويات الإنفاق بوتائر متصاعدة قياساً بالزيادات الحاصلة في الإيرادات إن لم تكن ثابتة.

ثانياً. التوصيات

1. دعوة الباحثين إلى مواصلة البحث في هذا النوع من المشاكل المالية التي تعترض حكومات أغلب بلدان العالم النامي، فهذا النوع من المشاكل ينطوي على رسالة مفادها كشف سياسات الحكومات أمام شعوبها وكشف حالات الفساد المالي والإداري بكل سهولة.
2. حث بلدان عينة البحث على إجراء إصلاحات مالية عاجلة منها سياسات التحرر المالي وتحرير التجارة الخارجية والإصلاحات الضريبي وتفعيل استخدام وسائل السياسة المالية.
3. العمل على إعادة هيكلة بنود موازنات بلدان العينة بشكل عام عدم اكتراث حكومات هذه البلدان بالقطاعات الرئيسة التي ترفد عملية التنمية بعامة والبشرية بخاصة وتدعمها وتعمل على ديمومتها مثل الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان والخدمات الأخرى بما يؤمن في الحد الأدنى خطوط دفاعية متقدمة كأسلوب من أساليب التحوط أمام تأثيرات الأزمات المالية العالمية المقبلة.
4. دعوة البلدان عينة البحث إلى استحداث أنواع جديدة من الضرائب خاصة في البلدان غير النفطية مثل (مصر، تونس، الأردن، لبنان) مثل الضرائب على التلوث أو الضرائب على الودائع الأجنبية أو الضرائب على انتقال الأموال عبر الحدود وغير ذلك من الضرائب الحديثة والمطبقة في بلدان متقدمة لوجود حالة انحسار مالي ملحوظ يجسده حالات الأوضاع المالية للموازنة العامة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية

1. الجرجوسي، سراء سالم داؤد، 2006، الأزمات المالي العالمية: قياس ومحاكاة لأزمات مالية في بلدان عربية مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
2. الجميل، سرمد كوكب، 1996، تقدير النفقات الجارية في الموازنة العامة – حالة دراسية: جامعة الموصل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
3. الجميل، سرمد كوكب، 2002، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة الموصل.
4. حشيش، عادل أحمد، 1982، اقتصاديات المالية العامة (أصول الفن المالي)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
5. الشكرجي، بشار ذنون، 1999، تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
6. الشماع، خليل، 1994، الإدارة المالية، مطبعة الخلود، جامعة بغداد، العراق.
7. الصائغ، نمير أمين، 2008، العلاقة بين مخاطر أسعار النفط وقرارات الموازنة العامة للدولة في عينة من الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
8. عناية، غازي، 1998، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، جامعة جرش، عمان، الأردن.
9. الكرخي، مجيد عبد جعفر، 1999، الموازنة العامة والدولة، مفهومها وأساليب إعدادها واتجاهاتها الحديثة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الجامعة المستنصرية، العراق.
10. محمد عبدالله، عبدالقادر، 2001، الموازنة العامة للدولة وتطبيقاتها دول قطر، دار الثقافة، الدوحة، قطر.
11. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1987، الموازنات الحكومية في البلدان النامية، إدارة البحوث والدراسات، عمان، الأردن.

ثانياً. المصادر الأجنبية

1. Aronsen J. Richard, 1985, Public Financial, McGraw-Hill, Leigh University.
2. Backet, Julia, 2002, Toward A Better Understanding of Political, Linking Cost, Cultures and Institution Rules to Budget, Public Administration Review University of Arkon.
3. Eschen Bach, Flix and Schknecht, Ludger, 2004, Budgetary Risk from Real State and Stock Markets, Ten Bergan Institute: European Central Bank.
4. Musegrave, Rehand and Musegrave, Peggey, 1989, Public Finance in Theory and Practice, McGraw-Hill,5th ed., California University.
5. Rosen, Horrvy, 2005, Public Finance, McGraw-Hill, 7th ed., Priuection University.